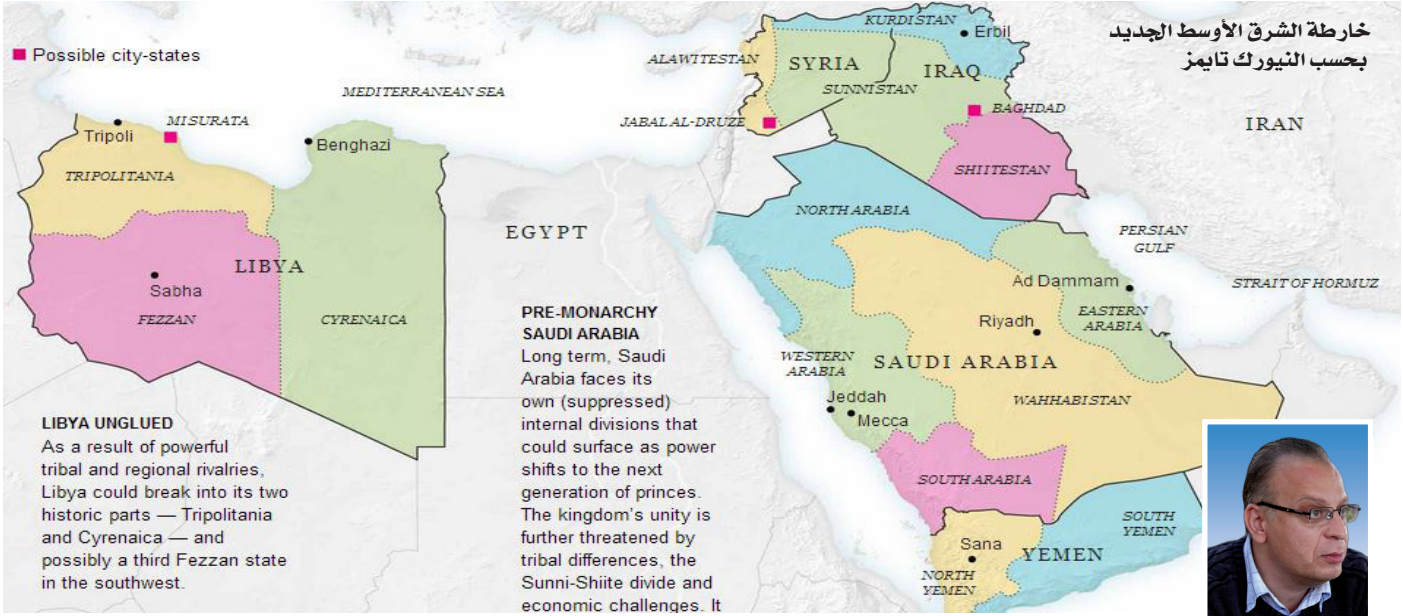


فصول الدم: تشكيل الشرق الأوسط الجديد



■ حسام ميرو

بكل تأكيد للحلم الكردي، كما أنه عامل مساعد على فهم الأفق الذي يتشكل الآن فيه الشرق الأوسط. في خضم هذا التشكل الجديد للشرق الأوسط يبدو البعد القومي العربي هو الخاسر الأكبر، فثمة تصعيد كبير للصراع السني الشيعي، وثمة محاولات جادة لجعله العنوان الرئيس للصراع، أو الاستقطاب، وقد كان الوضع السوري خلال العامين الماضيين بوابة مفتوحة لإحداث مثل هذا التغير الجوهري، لكن الاختلاف حول طبيعة الإسلام السياسي الذي سيمثل القطب السني في الصراع لم يحسم بعد، فخسارة الإخوان المسلمين في مصر أسقطت الكثير من عناصر القوة في المشروع الإخواني، لكنها في الوقت ذاته صعدت من قوة التيار السلفي، ونحن رأينا كيف بقي التيار السلفي في مصر ضمن خارطة الطريق للحكومة الانتقالية، ولم ينسحب منها، فكل خسارة للإخوان ستكون في مصلحة التيار السلفي الذي يطمح لملء الفراغ الذي يتركه الإخوان في الساحة المصرية، وهو الأمر نفسه يحصل اليوم في سوريا، حيث خسر الإخوان السوريون الكثير من مواقعهم لمصلحة التيار السلفي الذي يتصدر اليوم الواجهة المسلحة.

الشرق الأوسط الجديد في حالة تشكل، وستكون ملامحه رهنا بموازن القوى الإقليمية الرئيسية، وفي العنوان الرئيس الذي سيتخذ الصراع، ورهنا بالصفتان الجارية، وفي مقدمتها الصفقة الأمريكية الإيرانية، وسيشهد فصولاً كثيرة، وهي من دون شك فصول مغمسة بالدم.

اتفقوا على أن يكون أساس المبادرة العربية للسلام مع إسرائيل لم يعد اليوم له أي معنى حقيقي، أو أي أساس واقعي، فإسرائيل لا تجد اليوم ما يقلقها في المحيط العربي، وإنما تحولت هواجسها إلى أماكن وقضايا أخرى، وفي مقدمتها الملف النووي الإيراني. الاستقطابات الموجودة في الشرق الأوسط لا يلعب فيها العرب دوراً كبيراً، لكن قبل الحديث عن هذه الاستقطابات والتناقضات لا بد لنا أن نشير إلى الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، والتي تقوم على الانكفاء عن المنطقة، وهو الأمر الذي سترك أثراً كبيراً على الحلفاء التقليديين لأمريكا، خاصة أنها لم تقم بترتيب الأوضاع قبل هذا الانكفاء، وهي بذلك أوجدت أزمات وتحديات كبرى، ولن يكون تصور شكل السيناريوهات بين الأعمدة الإقليمية أمراً يسيراً، فنحن أمام معارك لم تحسم بعد، لكن الكثير من المؤشرات توحى بأن الشرق الأوسط كما عرفناه خلال القرن الماضي في طريق للتغير والتحول، واتخاذ شكل آخر.

القضية الكردية تعود اليوم إلى الواجهة، فالأكراد الذين خرجوا من اتفاقات ما بعد الحرب العالمية الثانية من دون دولة، يجدون اليوم في الواقع الجديد أكثر من فرصة للخروج بدولة قومية، وقد يكون الأساس لها إقليم كردستان العراق، ولئن كان هذا الأمر سيتوقف إلى حد كبير على مجريات الصراع حول سوريا، غير أن حاجة الكثير من الأطراف الإقليمية إلى أن يلعب الأكراد دوراً مهماً في منظومة الأمن والاستقرار الجديدة في المنطقة هو عامل مساعد

ظّل الحديث عن شرق أوسط جديد في حالة صعود وهبوط منذ تسعينات القرن الماضي، و"ربما" عكس النقاش الدائر منذ مؤتمر مدريد للسلام في تشرين الثاني ١٩٩١ حول ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط حاجات جديدة أفرزها سقوط الاتحاد السوفيتي، وكان هناك محطات مهمة أوجدت بعض ملامح هذا الشرق الأوسط الجديد، فسقوط النظام العراقي عام ٢٠٠٣ وما تلاه من صراع على النفوذ في العراق، خاصة التغلغل الإيراني، كان إحدى الروافع الأساسية لبزوغ توازنات جديدة في المنطقة.

أما الربيع العربي، فهو بحق، أعطى مفهوم الشرق الأوسط الجديد دفعة جديدة من الواقعية، فانهيار سوريا وانفتاحها على اختراقات إقليمية ودولية من شأنه أن يكمل حالة الاستقطاب الجديدة التي بدأت مع سقوط نظام صدام حسين، فالنظامين البعثيين اللذين حكما في سوريا والعراق لم يكن بالإمكان أن يكون سقوطهما سهلاً، ففي العراق كان التدخل الخارجي هو الحل، وفي سوريا كان عناد النظام وعسكرة الثورة وما رافقها من دعم إقليمي هو بداية انهيار النظام، وانهيار معنى الدولة، وعلى المستوى الإقليمي سيعني ذلك مستقبلاً الكثير من التغيرات التي بدأت ملامحها ترسم بشكل كبير، وإن بدت السيناريوهات نفسها ليست مؤكدة.

إن القضية الفلسطينية التي كانت محوراً للصراع العربي الإسرائيلي تبدو اليوم في خبر كان، فمعطيات كثيرة تغيرت، ولم يعد ثمة نقاط قوة عربية تستند إليها القضية الفلسطينية، وحتى ما كان العرب قد

منظمات مدنية ترفض البيان العسكري رقم (١)

التنسيقيات والناشطون: لا يحق للكتائب المقاتلة أن تنفرد بالقرار وهي تجاوزت دورها

حلب - محمد إقبال بلو



اليوم."

وحول بيان القوى المدنية قال طوني الطيب مدير مركز حلب الإعلامي: مع احترامنا وتقديرنا لمن حمل السلاح في وجه النظام الغاشم، نود أن نذكرهم بأن الثورة التي بدأها الشباب في سوريا ضد نظام الأسد هي ثورة شعبية سورية ضد الظلم بجميع أشكاله وبغض النظر عن مرتكبيه، كما نذكرهم أيضاً أن المشاركة في الثورة السورية لا تقتصر على من يحملون السلاح فقط، فالثورة السورية عاشت فترة طويلة في مرحلة السلمية قبل أن يضطرها بطش النظام وشيخته إلى حمل السلاح للدفاع عن نفسها وعن شعبها، الرباط والجهاد والقتال في سبيل نيل حرية الشعب السوري إنما هو ثغرة من ثغرات الثورة يقوم بسدها الإخوة في الجيش السوري الحر، كما يقوم الإعلاميون والمشتغلون في الإغاثة والسياسيون والأطباء، وغيرهم من نشطاء الثورة بسد باقي الثغرات.

عبد الرحمن حمدان قال: أنا مع البيان الذي صدرته الفعاليات المدنية والتنسيقيات، فقد همّش العسكريون في الكتائب المقاتلة كل الناشطين، والحقيقة تقول إن النشاط هم من بدأوا بالثورة، فثورتنا كانت سلمية منذ البداية وحتى الشهر السادس منها، لذا أرى أنه لا يحق للكتائب المقاتلة إصدار مثل البيان رقم (1) إلا بعد الرجوع إلى كل التنسيقيات ومنظمات المجتمع المدني.

ويضيف: لست مع الائتلاف إطلاقاً، لكنني ضد تهميشنا، فالائتلاف لم يكن بمستوى طموح الشعب السوري، ولا بمستوى تضحياته مطلقاً، بل أهمل الثوار والناشطين وركز على علاقاته الدولية التي لم تقوده إلا إلى الفشل والوصول إلى هذه المرحلة السيئة من عمره وعمر الثورة.

وأدان البيان "الانتهاكات والإساءات الأفقية والعمودية التي ترتكبها بعض الفصائل المسلحة المحسوبة على الجيش السوري الحر أو من يدعي الإسلام من اعتقالات تعسفية بحق المدنيين العزل، ومن جرائم قتل، وتخايل على الجبهات"، وذكر البيان الجيش الحر بأن مهمته الأساسية هي "إسقاط النظام، وحماية المدنيين، وحماية الأملاك العامة والخاصة، ومساعدة كل من يريد الانشقاق عن النظام".

أما الموقعون على البيان فهم: (أحفاد الكواكبي - تنسيقية الشعار - تنسيقية طريق الباب - تنسيقية الشيخ فارس - تنسيقية أحرار وحرائر هنانو - تنسيقية التآخي الكوردية - مجلس ثوار بستان القصر - مجلس ثوار حلب القديمة - مجلس ثوار الزبدية - ائتلاف شباب الثورة في سوريا - أحرار بعيدين - شباب ثورة حلب - الاتحاد الرياضي السوري الحر - مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا - تجمع شباب الرسالة - أحرار جمعية الزهراء).

إن البيان رقم (1) الذي يسحب الشرعية من الائتلاف الوطني والبيان المضاد من قبل القوى المدنية يأتيان في سياق ما تشهده المناطق الخارجة عن سيطرة النظام لانفراد القوى المقاتلة في إدارة شؤون تلك المناطق، واستعمال السلاح كأداة للضغط السياسي، وأحياناً نزولاً عند رغبة أطراف معينة داعمة لتلك القوى المسلحة، وقد تحدث أحد أعضاء مجلس مدينة حلب حول هذا الأمر، رافضاً الكشف عن اسمه، وقال: "القوة اليوم هي من تحكم في منطقة مثل حلب، وكل ما عدا ذلك يفقد قيمته، ولذلك فإن بيان القوى المدنية هو صرخة من أجل قرع الجرس، والتحذير من إعلاء كلمة السلاح على السياسة، وهو الأمر الحاصل

أصدرت بعض الفعاليات الثورية المدنية وبعض تنسيقيات حلب (المدينة) بياناً عبرت فيه عن رفضها للبيان العسكري رقم (1) والذي كانت بعض الفصائل العسكرية في حلب قد أصدرته منذ أكثر من أسبوع وتضمن سحب الثقة من الائتلاف الوطني المعارض. وتعزو المنظمات المدنية ذلك الرفض بسبب تهميش دورها الثوري من قبل العسكريين، وإقصاء من قاموا بالحراك الثوري في بداياته، وإبعادهم عن مركز القرار الثوري، وأكدوا أن البيان رقم (1) يعيق توحيد جهود القوى الثورية للوصول إلى غايتها في إسقاط النظام، وإقامة دولة العدل، وقد اعترت المنظمات المدنية في بيانها أن "الحراك المدني الثوري هو الممثل الأول للثورة ولتطلعات الشعب السوري في الحرية والأمل في مستقبل أفضل هو الضامن والحاضن لفكر الثورة واستمرارية عملها وهو حراك مستقل غير مرتبط بأيديولوجيات"، وأن "إعلان بعض الفصائل المقاتلة في حلب تحديد شكل الدولة، ورفضها الاعتراف بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية هو إقصاء للتجمعات المدنية والقوى السياسية في الداخل السوري، كما أنه يتنافى مع المبادئ التي ضحى من أجلها الشعب السوري بمختلف نشاطاته الثورية، وبذل الغالي والنفيس للوصول إلى هدفه الحقيقي في حق تقرير مصيره".

وطالب الموقعون على البيان أن تعيد القوى المقاتلة النظر في موقفها، خاصة أن الوقت الذي أتى فيه هو "وقت حرج"، وهو يتنافى مع "المصلحة العامة"، وفي الوقت ذاته طالب البيان الائتلاف الوطني "بموقف واضح وجريء حول ما يحدث على الساحة السورية والدولية وعدم الارتهاق للسياسات الدولية وإتمام تشكيل الحكومة المؤقتة في الداخل السوري المحرر واحترام إرادة الثوار في تحديد من يمثلهم".

الخوف من انخفاض المعونات الغذائية اللاجئون في لبنان وضعف تمويل المساعدات

شبكة الأنباء الإنسانية:



يصطف عشرات الأشخاص في طابور منظم بلعب كرة سلة متهاك في جنوب لبنان ليحصل معظمهم على قطعة من الورق ثم يرحلون. ويتلقى عدد قليل منهم، ربما ربعهم، تعليمات بالانضمام إلى الصف الثاني. إنهم لاجئون سوريون ينتظرون استلام القسائم الغذائية الشهرية المخصصة لهم في أحد عشرات مراكز التوزيع المؤقتة المنتشرة في جميع أنحاء البلاد. وفي الصف الثاني، يشرح اثنان من موظفي المنظمات غير الحكومية بالتفصيل أسباب حرمان مجموعة مختارة من اللاجئين من المساعدات الغذائية، ويمنحونهم استمارات طعن لملئها إذا كانوا يريدون الاعتراض على القرار.

المساعدات لا تغطي الجميع

وقد قارب لبنان، الذي أصبح الآن موطناً لحوالي 700 ألف لاجئ سوري مسجل وكثيرين آخرين غير مسجلين، على الوصول إلى نقطة الانهيار، بعد أن وصل عدد اللاجئين السوريين إلى واحد على الأقل من كل خمسة أشخاص في هذا البلد الذي يزيد عدد سكانه قليلاً عن أربعة ملايين نسمة، وذلك بسبب فرار عشرات الآلاف من الأسر السورية من الحرب الأهلية الدامية في بلادها. وتجدر الإشارة إلى أن البلدان المجاورة لسوريا في جميع أنحاء المنطقة تكافح من أجل استيعاب هذا العدد الهائل من اللاجئين، الذين يمثلون ضغطاً على خدمات الصحة والتعليم وغيرها من البنى التحتية. ونظراً لتدفق المزيد من اللاجئين عبر الحدود كل يوم، تخطت الأمم المتحدة إلى إعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً بسبب نقص الأموال. وإبتداءً من هذا الشهر، توقف برنامج الأغذية العالمي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن توزيع القسائم الغذائية على ما بين 30 و40 بالمائة من اللاجئين السوريين في لبنان، أو أكثر من 200 ألف شخص، وفقاً للمفوضية.

وكانت فاطمة، وهي أم لطفلين صغيرين، من بين أولئك الذين حالفهم الحظ. يعمل زوج فاطمة في أحد المخابز في العاصمة بيروت بأجر شهري قدره 300 دولار أمريكي، وينام في غرفة مجاورة. ولأنه لا يستطيع تحمل تكاليف استئجار منزل هناك، تعيش الأم وأطفالها في صور، على بعد 90 كيلومتراً إلى الجنوب، وهي مدينة فقيرة لا تزال تعاني من الندوب التي خلفها الهجوم الإسرائيلي في عام 2006. يرسل زوج فاطمة ما يستطيع من المال لأسرته، ولكن بعد دفع تكاليف المعيشة، لا يتبقى له الكثير، ولذلك تعيش فاطمة وأطفالها على الدعم المقدم من الأمم المتحدة، والذي يأتي معظمه في صورة قسائم غذائية. غير أن المعونة الغذائية الشهرية التي تبلغ قيمتها 27 دولاراً للشخص الواحد لا تكفي في بلد تزيد أسعار المواد الغذائية الأساسية فيه بكثير عما كانت عليه في سوريا، إذ يتراوح سعر الكيلوغرام الواحد من الأرز والسكر والبنودرة والخيار وغيرها من الأساسيات بين دولار واحد ودولارين لكل منها. أما اللحوم والأسماك، فغالباً ما تتجاوز تكلفتها حدود الميزانية. وتشكو فاطمة من أن "الأسعار في هذا البلد مرتفعة جداً" وأضافت قائلة: "لم يكونوا يقدمون لنا شيئاً يذكر بالفعل، والآن سيتوقفون عن تقديم هذه المعونة".

يقف محمد البالغ من العمر 32 عاماً والذي ينحدر من إدلب في شمال سوريا قرب مؤخرة الصف، لكنه

الذين لا يمكنهم إعالة أنفسهم سيستمرون في الحصول على المساعدة".

ولكن لدى الجمعيات الخيرية مخاوف كبيرة من أن يؤدي توقف منح القسائم الغذائية لأكثر من 200 ألف شخص، إلى استبعاد الآلاف ممن هم بحاجة ماسة إلى هذا الدعم من القائمة بطريق الخطأ، وفي هذه الحالة، ستكون العواقب كارثية. ورداً على سؤال عما إذا كانت تستطيع البقاء على قيد الحياة دون مساعدة، أشارت فاطمة إلى زيتها المتسخ قائلة: "هل أبدوغنية بالنسبة لك؟".

من جانبها، قالت ريتشيل راوتلي مديرة المنح والاتصالات في المجلس الدانمركي للاجئين (DRC)، وهو واحد من أكبر المؤسسات الخيرية الدولية العاملة في لبنان: "إننا قلقون جداً من أن يتم استبعاد اللاجئين ذوي الاحتياجات المشروعة، ونشعر بالقلق أيضاً من أن الفجوات الموجودة في معلوماتنا يمكن أن تؤدي إلى أخطاء في تحديد من يجب استبعادها".

وأضاف جوزيف متي، رئيس جمعية سلام الخيرية اللبنانية، التي توفر الرعاية الصحية للاجئين في المجتمعات الهامشية خارج المدن الرئيسية: "في بعض أجزاء من البلاد، هناك أشخاص ينامون في الخيام، ونحن بحاجة للتأكد من أنهم يحصلون على دعم أكبر، وليس أقل". فجوات في المعلومات ويرجع القلق جزئياً إلى عدم وجود معلومات عالية الجودة تساعد على تحديد من ينبغي استبعاده. فعادة ما تقوم وكالات المعونة بزيارة اللاجئين بانتظام لتحليل احتياجاتهم من أجل إجراء تقييم، ولكن حجم الأزمة جعل هذا ضرباً من المستحيل، وبالتالي يستند عدد كبير من القرارات إلى البيانات الأسرية - وهي معلومات أساسية عن تكوين أو حجم الأسر وما إذا كانت تملك وظائف. وأفادت روسو أن "المعايير المتبعة لدينا معقدة جداً، ولكن لتبسيطها، نقول إنها تعتمد على تكوين ودخل الأسرة". وامتنعت عن إعطاء تفسير أكثر تفصيلاً لطريقة اتخاذ القرارات، لكنها شددت على أن المفوضية تحاول جعل عملية الطعن قابلة للتعديل من أجل تجنب الأخطاء.

مصاب بالإحباط لأنه معرض لتوقف المعونة أيضاً. يحاول عمال الجمعيات الخيرية تهدئته موضحين أنه يستطيع الطعن في القرار، لكنه لا يصبر كثيراً على الاستماع لحججهم. ويصرخ محتجاً: "لماذا أنا؟ ليس لدي أي شيء". وأوضح أنه ترك عائلته بحثاً عن عمل في جنوب لبنان، ولكنه عاطل عن العمل منذ ستة أشهر ويقيم الآن في غرفة مع خمسة رجال آخرين. وأضاف وهو يتلف استمارة الطعن بيديه: "كنت أنوي إحضار طفلي إلى هنا لإبعادهما عن الحرب، ولكنني لم أعد أعتقد أنني سأتمكن من ذلك".

اختيارات مأساوية

ويعتبر خفض المعونات أحد النتائج المترتبة على عدم كفاية الدعم المقدم للاجئين السوريين من قبل المجتمع الدولي. وقد وجهت الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية نداءً لتقديم 1.2 مليار دولار و450 مليون دولار على التوالي لرعاية اللاجئين حتى نهاية عام 2013. ولكن المنظمة لم تتلق حتى الآن سوى 44 بالمائة من قيمة نداءها في لبنان، في حين لم تحصل الحكومة على أي قدر من التمويل المطلوب، حسبما ذكرت المفوضية.

ونتيجة لذلك، لم تعد الأمم المتحدة قادرة على تحمل تكاليف الدعم الكامل لجميع اللاجئين. وقالت نينيت كيلي، ممثلة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان، إن نقص التمويل يفرض عليهم "اختيارات مأساوية" كل يوم.

كما يجري خفض أشكال أخرى من المساعدات للعديد من اللاجئين، لاسيما مجموعات مستلزمات النظافة ومستلزمات الرضع. كانت المفوضية قد خفضت بالفعل نسبة تغطية الاستشفاء من 85 إلى 75 بالمائة في شهر نيسان الماضي، ولكن قسائم الطعام قد تكون هي الأكثر خطورة. وقد بدأت الجمعيات الخيرية تحذر بالفعل من أن معدل سوء التغذية أخذ في الارتفاع. ونظرياً، ينبغي أن يكون الأشخاص الذين يواجهون الاستبعاد قادرين بالفعل على إعالة أنفسهم - إما لأن لديهم وظائف أو لديهم عائلات أو أصدقاء يمكن أن ينفقوا عليهم. وتؤكد روبرتا روسو، مسؤولة الاتصالات في المفوضية، على أن "جميع الأشخاص

سوريا «دكان الجهاد» : من أين يأتي المقاتلون الأجانب؟

■ أحمد هاشم* - ترجمة (البديل) :



وصل عدد المقاتلين الأجانب في الحرب الأهلية السورية إلى مستوى ينذر بالخطر. ساهم المقاتلون الأجانب بشكل كبير إلى جانب المعارضة المسلحة، ولأن أصبحوا مصدر قلق لسلطات بلدانهم. من هم المقاتلين الأجانب ولماذا يذهبون إلى سوريا؟

تحتدم الحرب الأهلية السورية للعام الثالث على التوالي، وأصبحت سوريا ساحة المعركة "لمفضلة" من ما يسمى الجهاديين من مجموعة واسعة المدى من البلدان، بما فيها البلدان العربية المسلمة، فضلاً عن الدول الغربية. الأداء متفاوت من المعارضين الأصليين - فتح الطريق أمام المتشددون الإسلاميين للسيطرة على المعركة ضد القوات الحكومية.

أرض "دكان الجهاد"

سبب واحد لصعود الجهاديين هو أن سورية هي أرض "دكان الجهاد". وعلى النقيض من ساحات القتال عن بعد والتكشف في أفغانستان والصومال ومالي و شمال نيجيريا، يمكن الوصول إلى سوريا بسهولة، من خلال العراق، والأردن، ولبنان، وتركيا. والسفر إلى سوريا لا يولد الاشتباه، ذلك أن الجهاديين يمكن أن يدخلوا سوريا بطريقة غير مباشرة عبر تركيا. فالدخول إلى تركيا لا يحتاج إلى تأشيرات لمواطني دول الاتحاد الأوروبي أو لمواطني العديد من الدول العربية. هناك العديد من الرحلات إلى تركيا من أوروبا والعالم العربي و تذاكر رخيصة للغاية كما هي مقصد سياحي شهير الجهاديون من دول عربية ذهبوا جواً إلى تركيا أو لبنان ومن ثم شقوا طريقهم إلى سوريا بمساعدة وسطاء، إن الدول التي تحد سوريا لا تملك لا يوجد فيها الآن حراسة جيدة للحدود.

المدينة التي كانت هادئة من عتمة على الجانب السوري من الحدود مع تركيا هي الآن مدينة عبور حيوية اقتصادياً للجهاديين، وتوفر لهم جميع احتياجاتهم تقريباً.

من أين يأتي الجهاديون الأجانب؟

الجهاديون هم من الشباب الذكور وهم من المذهب السني، ومن الطبقات الفقيرة، أو من الطبقات العاملة المهمشة اجتماعياً واقتصادياً، إما بسبب نقص التعليم أو فرص العمل أو الهوية الثقافية في المجتمعات الغربية. وفي حالة تلك الدول العربية المسلمة يوجد تهميش أكثر عمقاً على المستويات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن انتشار الفقر والركود الاقتصادي، وكذلك القمع السياسي الشديد من قبل الحكومات الاستبدادية في الشرق الأوسط.

يتراوح العدد الإجمالي للجهاديين من الدول الغربية بين 600 إلى 1000. وكالات الاستخبارات الغربية قلقة من الآثار الأمنية المترتبة على الجهاديين المدربين حين يعودون إلى ديارهم. ووفقاً للسلطات الفرنسية هناك نحو 300 مواطن فرنسي يقاتلون في سوريا، وبعضهم أبيض وقال قاضي بارز في دائرة مكافحة الإرهاب الفرنسية إن "الإرهاب الفعلي سيبدأ فقط بعد هزيمة نظام الأسد".

وقد أعلنت منظمة الأمن الداخلي الألمانية أن الألمان هم 80-100 في سوريا، وأن 20 من الجهاديين الذين يحملون جوازات سفر ألمانية أو تصاريح الإقامة عادوا إلى ألمانيا. وبريطانيا هي بلد آخر قام بتصدير عدد كبير من الجهاديين إلى سوريا، و حوالي 100 يقال إنهم قد سافروا إلى سوريا، وقلة منهم عاد إلى بريطانيا والدول

في الجهاد السوري. من العراق، عندما اندلع التمرد في سوريا عاد الكثير من الجهاديين السوريين الذين كانوا يقاتلون في العراق إلى وطنهم. وانضم اليهم فرقة من الجهاديين العراقيين تمرسوا في القتال ضد الأمريكان، خاصة في الفلوجة.

وقد انضم عدد من السنة في لبنان، خاصة بعد نمو الأيديولوجية الجهادية عند شرائع من السكان السنة، لا سيما في الجزء الشمالي من البلاد. وقد لعب رجال الدين السلفيين في طرابلس دوراً أساسياً في حض السنة للذهاب لمحاربة "النظام العلوي". وكان هناك أيضاً مقاتلون من ليبيا، وتدفق صغير نسبياً من الجهاديين الأجانب من دول المغرب: المغرب، والجزائر، وتونس.

ويتم تجنيد الجهاديين من المساجد في أحيائهم المحلية، أو عن طريق الكلمة بين شبكات القرابة. المجندون بارعون في مهارات التبشير الذي شحذ على مدى عدة سنوات من الجهاد، حيث كان تكفير الدول والغرب قائماً بشكل كبير، وكانت الرسالة: الإسلام في خطر من الغرب الكافر، ومن الحكام المستبدين والمرتدين، والانحرافات عن الدين الإسلامي، خاصة من قبل المنتمين إلى المذهب الشيعي والنصيرية أو العلويين.

في سوريا يتدرب الجهاديون من ستة أسابيع إلى شهرين ونصف على استخدام المتفجرات، والتعامل مع الأسلحة الصغيرة، والقذائف الصاروخية، وبعدها يتم دمجهم في وحدات القتال. كثيرة، ولا سيما من يأتون من أوروبا الغربية الذين لديهم حماس كبير للجهاد، لكن لا يمتلكون الخبرة الكافية.

تدخل الحرب السورية عامها الثالث في مارس 2014. التصرف النهائي لجميع المقاتلين الأجانب من

من المرجح أن يجعل المشكلة في تحويل سوريا إلى حرب على غرار أفغانستان، حتى أن أفغانستان نفسها ربما تبدو أشبه بنزهة قياساً للوضع في سوريا.

أحمد هاشم أستاذ مشارك في برنامج الدراسات العسكرية في كلية راجاراتنام للدراسات الدولية.

الجهاديون هم من الشباب الذكور وهم من المذهب السني ومن الطبقات الفقيرة

الأوروبية تعتبر الجهاديين من جنسياتها قنابل موقوتة. الدول الأوروبية الأصغر ليست مستثناة. وتشير تقديرات جهاز المخابرات الهولندية أن ما يقرب من 100 مواطن هولندي في سورية، وادعت السلطات البلجيكية أن 70 عضواً من جماعة إسلامية محظورة "الشريعة" يقاتلون في سورية، معظمهم من المهاجرين من الأحياء الفقيرة. وذكر جهاز الاستخبارات السويدية أن 30 جهادياً من السويد ذهبوا إلى سورية، 18 منهم هم من المهاجرين من الشرق الأوسط، أو من الجيل الأول من المواطنين السويديين.

ومن دول الشرق الأوسط يأتي مقاتلون من بلدان عدة، هناك 700 مقاتل من الأردن، مما يجعل الأردن البلد المصدر الأول للجهاديين. الأردنيون قدموا من مدن التفتش المحرومة اقتصادياً في شرق الأردن. وقد وفرت تركيا حوالي 50-100 مسلحاً، ولا سيما داخل وحول حلب. لقد دخل الفلسطينيون إلى الملعب بأعداد كبيرة من مخيمات اللاجئين في لبنان والأردن وسوريا نفسها، حيث توجد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بتفويض من الأمم المتحدة. على الرغم من أن اللاجئين في سوريا تقليدياً هم من العلمانيين في توجهاتهم، بالملل ونفور الشباب من الذكور من سكان المخيمات انضموا إما إلى الجانب الحكومي من شعور الولاء، أو المتمردون الجهاديين نتيجة التبشير من قبل رجال الدين الإسلاميين في المخيمات.

طرق التجنيد

في الآونة الأخيرة، سقط أكثر من نصف المخيمات الفلسطينية في أيدي المقاتلين الجهاديين الذين فرضوا الأعراف الإسلامية، وقد لعب الشيشانيون، وهم شعب مسلم ولكن من غير العرب من دون وطن مستقل، ولكن مع الخبرة القتالية، أيضاً دوراً هاماً

هل يبقى الأسد وتنتهي سورية؟

■ غازي دحمان



الاتفاق الأميركي -الروسي الأخير. ما سبق يوضح بشكل جلي أننا أمام استراتيجية روسية متكاملة في الملف السوري، على النقيض من السياسات الأمريكية المبعثرة، فيبدو أن موسكو هي من تستخدم استراتيجية الخطوات الصغيرة في هذا الملف، حيث بدأت بحماية الأسد من عقاب دولي كخطوة أولى، ثم تنطلق اليوم نحو إعطاء مزيداً من الوقت ليستعيد سلطاته، في محاوله لتثبيتته بعد ذلك نهائياً في المعادلة السورية، وطرحه كمعادل موضوعي مدني علماني وحامي للأقليات في مواجهة قوى فوضوية متطرفة غير متسامحة!

وفي الواقع تنطوي هذه السياسات على ثغرات وعيوب واضحة سياسية ودستورية، ذلك أن هذا النهج يتبع سياسة بناء سياقات نظرية وهمية غير مطابقة للحالة السورية، فهو فضلاً عن كونه نهجاً ينطوي على مبدأ تفتيح مسارات الحل السياسي الذي من المفترض أن موسكو أحد رعاته، عبر إلغاء مداخل التفاوض السلمي للأزمة التي تعتبر مصير الأسد واحدة من أهم تلك المداخل، فإنها أيضاً تنطوي على ثغرات قانونية ومؤسسية واضحة: فمن قال إنه يتوجب إجراء انتخابات رئاسية مباشرة في الحالة السورية، إلا إذا كان المقصود الإبقاء على آليات النظام نفسها. وهو أمر ما عاد ممكناً في الحالة السورية، ألا يحتاج الأمر إلى مرحلة انتقالية مثل كل الحالات الشبيهة بالحالة السورية، مصر وليبيا وتونس واليمن؟، ثم أن الأمر سيتطلب دستوراً ومجلساً تشريعياً والاتفاق على المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، ثم بعد ذلك يصار إلى انتخابات رئاسية.

ثم هل ثمة ملمح في الوضع السوري الحالي لوجود نظام ومؤسسات يستلزم الدفاع عن وجودها بحجة ضمان استمرار الدولة الوطنية؟ ألم تشهد المؤسسات الوطنية انقساماً وتشظياً ملحوظاً؟ كل المؤسسات صارت تعمل في إطار خدمة استمرار حالة استنزاف الدولة السورية، ومن قال إن تلك المؤسسات ستبقى تعمل بذات الصيغة والأسلوب السابقين، إذا كانت الصيغة السورية برمتها سيعاد التفاوض على بنائها من جديد، وبالتالي فإن حجة بقاءها لا تستند إلى تبريرات وظيفية حقيقية، بقدر ما تقف وراءها دواعي سياسية أنية.

الواقع أن مجرد التفكير بطرح مثل هذه المسألة يعني إحالة سورية إلى مجال غير ما تفكر فيه القوى الوطنية السورية، على اعتبار أن ترك المسألة وقتاً طويلاً محكومة بنتائج الميدان من شأنه أن يأخذ القضية برمتها إلى نواح أخرى، وتركها تشكل سياقها الفوضوي الذي بدوره سيكون بيئة صالحة لتطويع هذه الخيارات وصولاً لخيار التقسيم، إذ من سيرفض حماية الأقليات وتجميعها في مساحة جغرافية محددة أمام خطر فوضى التطرف. إنهم يصنعون سياقات تدمير سورية وتفتيتها، والعقيلة المافياوية الروسية تقود الأعنة في هذا الاتجاه في لحظة دولية عاجزة.

الجمهورية القائم في ممارسة مهامه حتى انتخاب الرئيس الجديد».

الواقع العملي يقول أنه بعد اتفاق الكيماوي لا يتوجب استبعاد أي شيء، بل من السذاجة التعامل بحسن نية مع بعض السياسات التي يجري رسمها في المراكز الكبرى حول سورية والمنطقة، فمن فضل الخروج من الغنيمة بالسلح الكيماوي دون الاهتمام بمصير السوريين لا يبعينه كثيراً التمسك ببعض التفاصيل الصغيرة، مثل استمرار حكم بشار الأسد عامان أو أكثر، مثل هذه الأمور ليس لها تأثيراً مهماً على سياق التسويات الكبرى، بل لأن لديها قابلية للتسوية.

ولعل ما يعزز هذا التوجه، أن كل ما يحكي عن تهينة الأجواء لبديل عن النظام الحالي غير واضح المعالم، حتى أن السفير روبرت فورد أبلغ رئيس الحكومة المؤقتة أحمد طعمه أن الإدارة الأميركية لن تعترف بالحكومة المؤقتة، لكنها ستتعامل معها بشكل كامل وبكل جدية. لا تفسير لهذا الأمر سوى أنه يندرج في إطار التبدل الحاصل في الاستراتيجية الأميركية الجديدة تجاه الحدث السوري، ولا سيما بعد التطورات في الملف الكيماوي والملف النووي الإيراني. هذه الاستراتيجية تعتمد سياسة انتظار واختبار التطورات في هذين الملفين، كما تنتظر تطورات السياق الدبلوماسي المتمثل في مؤتمر جنيف ٢. لذا يبدو من الطبيعي في هذه الحالة أن تعدل واشنطن كل إجراءاتها وسياساتها بانتظار نتائج هذه الاستحقاقات، ومعنى ذلك باختصار أن واشنطن بدأت بموازنة خياراتها بطريقة تناسب

بدت مثل مزحة سمجة ونكتة في غير محلها أن يقوم وزير الخارجية الأمريكية جون كيري بالقضاء على نظام بشار الأسد نظير التزامه تجاه عملية تفكيك سلاح سورية الكيماوي. لكن الواضح أن وراء الأكمة ما وراءها، إذ تعمل انتهازية السياسة الدولية على تحويل قاتل مجرم إلى أيقونة يتوجب الحفاظ عليها.

ثمة حديث بدأ يجري تسريبه عن بقاء بشار الأسد في منصبه لمدة عامين آخرين، بعد انتهاء ولايته في منتصف 2014، فيما بدا وكأنه محاولة لسبر الأصداء وردود الفعل، وربما محاولة لإدراج هذا الخيار ضمن حزمة خيارات التفاوض الواسعة، محاولة يمكن وصفها حتى اللحظة بعملية حجز للدور في سياق تسابقي، وإعطاء هذا الخيار فرصة المرور عبر المخابر وفحص مدى قدرته على الصمود والحياة.

ولإعطاء الأمر صبغة جدية، وفي محاولة تظهر على أنها نوع من الترجيح لهذا الخيار، تم تقديمه مع حزمة من الحثيات والمعطيات التي تسنده وتعطيه مشروعية في الظروف الراهنة، أبرزها استكمال الأسد تفكيك الترسانة الكيماوية السورية، والقضاء على الجماعات المتشددة، عدا عن أن الواقع السوري الحالي لناعية وجود ملايين اللاجئين خارج الحدود والنازحين في الداخل، وخروج مناطق عدة عن سيطرة النظام وعدم انتظام العمل الدبلوماسي في سفارات النظام، يجعل من إمكانية تنظيم الانتخابات الرئاسية مهمة صعبة، إن لم تكن مستحيلة.

وحتى يبدو الأمر طبيعياً يجري تكييفه ضمن إطار قانوني عبر إسناده إلى نص دستوري الفقرة 2 من المادة 87 من الدستور السوري النافذ منذ العام الماضي التي تنص على أنه «إذا انتهت ولاية رئيس الجمهورية ولم ينتخب رئيس جديد، يستمر رئيس

ثمة حديث بدأ يجري تسريبه عن بقاء بشار الأسد في منصبه لمدة عامين آخرين

الاتجاه شرقاً: رسالة قوية من أنقرة إلى واشنطن



أعلن السكرتير الأول للصناعات الدفاعية (SSM) يوم 26 سبتمبر/ أيلول الماضي عن منح عقد توريد مجموعة نظام وصواريخ دفاع جوي طويلة (FD-2000)، تبلغ قيمتها نحو 4 مليارات دولار إلى الشركة الصينية (CPMEIC) لتصدير واستيراد الآلات الدقيقة. الجدير بالذكر أن هذه الشركة أدرجت في فبراير/ شباط 2013 ضمن قائمة العقوبات الأمريكية بسبب انتهاكها الحظر المفروض على إيران وكوريا الشمالية و سوريا. نقلت وسائل الإعلام التركية عن SMM أن هذا القرار يعتبر رسالة تحدي جديدة من قبل رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان للولايات المتحدة الأمريكية.

ونقلاً عن تعليق للمتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية على هذا القرار " لقد نقلنا مخاوفنا الجدية بشأن المحادثات المتعلقة بعقد الحكومة التركية مع شركة خاضعة لعقوبات الولايات المتحدة في نطاق نظام الدفاع الصاروخي والتي لن تكون قابلة للتشغيل مع أنظمة وقدرات الدفاع المشترك لحلف الشمال الأطلسي."

ورد عليه نائب رئيس الوزراء التركي بولنت أرينج يوم 30 من الشهر نفسه بالقول: " ليس من الممكن لأي بلد الإعلان عن مشكلة مع البلد الفلاني و أدراجه على القائمة الحمراء أو السوداء وبالتالي حرمانه من العقد؟ إن الهدف من هذه الصفقة بالنسبة إلينا هو المصلحة التركية."

في حين صرحت الحكومة التركية في وقت لاحق أن القرار "غير نهائي" ويمكن تعديله، ولكن علينا أن لا نفوت فرصة هذا العقد مع الشركة الصينية.

كما أنه من الخطأ القول بأن قرار CPMEIC مع تركيا لا يعكس اتجاه الشرق الأوسط في " التوجه نحو الشرق " حيث أن أهمية هذا العقد تحدده الخطوات الجريئة التي اتخذتها مختلف البلدان

للولايات المتحدة في العالم والتزامات حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة بشكل خاص . ولذلك ، فإن النتيجة التي تجري مناقشتها على المستوى الإقليمي هي: إلى أي مدى يمكن إعادة توجيه الجيوسياسية لتوفير بديل عملي لتحالف وثيق مع الولايات المتحدة الحالية؟.

الجواب هو أن هذه المسألة تعتمد على عاملين هما : القدرات، (الموثوقية) ، و الهدف: استعداد القوى الأخرى بما فيها الولايات المتحدة لتلعب دوراً نشطاً في المنطقة، وإلى أي درجة سوف تطرح الولايات المتحدة سياسة إقليمية غير متكافئة مع مصالح القوى الإقليمية .

في المنطقة للعب لعبة الحرب الباردة "التي ميزت العلاقات الإقليمية مع النظام العالمي ثنائي القوى العظمى في الخمسينات من القرن الماضي". ان القائل بأن هذا العقد لا علاقة له بإعادة توجيه الجيوسياسية يتجاهل حقيقة أنها سابقة من قبل أنقرة لتوقيع اتفاق دفاع مع قوة عظمى خارج الناتو دون التشاور مع الحلف. وبالإضافة إلى أن تركيا كانت قد رفضت عروضاً مماثلة أخرى من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي .

ان قرار تركيا بمنح العقد ل CPMEIC ، سواء أعطيت الموافقة النهائية أم لا ، هو في الواقع مؤشر إلى الاتجاه العام في الشرق الأوسط الذي يعكس مخاوف عميقة حول مصداقية السياسة الخارجية

حقيقية مهمة نتناهاه في واشنطن

نيويورك الأسبوع الماضي ، بين وزير الخارجية كيري ووزير الخارجية الإيراني ظريف تبادل بعض أحاديث قصيرة وموضوعية . كما صرح كيري أنه في حال جمدت إيران التخصيص بنسبة زيادة 20 % فإن الولايات المتحدة مستعدة لرفع عقوبات الحظر على سندات الائتمان وتعاملات الذهب، الأمر الذي من شأنه أن يشكل تأثيراً حقيقياً على الاقتصاد الإيراني، ويمهد الطريق لتوسيع حجم الصادرات النفطية بنسبة 50 ألف برميل يومياً، ووفقاً لمصدر مقرب من كيري : أنه في حال اتخذت إيران الخطوة الحقيقية في تجميد العمل على القنبلة نووية فإن الولايات المتحدة مستعدة للرد بالمثل. يمكن كابوس نتناهاه في نجاح مفاوضات ال P5 + 1 ، والتحقق من إنهاء تهديد السلاح النووي الإيراني. عند هذه النقطة، ولإدراكه نهاية مستقبله السياسي، ينوي نتناهاه الحصول على دعم إسرائيل داخل الكونغرس الأمريكي ليزيل العقوبات أمام ال P5 + 1 ، وانجاح الدبلوماسية الثنائية بين واشنطن وطهران .

استخدام كل الوسائل لمنع تقدم محادثات ال P5 + 1 ، لفرض عقوبات جديدة على إيران ومنع البيت الأبيض من رفع أي من العقوبات الحالية . في اليوم التالي وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة ، كرس نتناهاه معظم خطابه اللاذع ضد الرئيس الإيراني حسن روحاني، وحذر أوباما صراحة من رفع العقوبات ضد إيران بغرض تفكيك برنامجها النووي بالكامل، بما في ذلك منشآت التخصيب في فوردو، و تسليمه كامل المخزون من اليورانيوم المخصب.

وفي خطوة غير عادية أشار نتناهاه الى علاقات التعاون المتنامية مع دول الخليج العربي التي تشارك إسرائيل في قلقها حول برنامج إيران في تطوير للأسلحة النووية. وقد أبلغ المسؤولون الإسرائيليون إلى أن إجراءات دبلوماسية سرية تجري مع العديد من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي حول قضية إيران، و عدم ثقتهم المشتركة بأوباما .

وفي لقاءهما على هامش محادثات ال P5 + 1 في

إن زيارة رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو التي اختتمت إلى الولايات المتحدة حركت المواجهة المحتملة مع إدارة أوباما.

لا تزال النوايا الحقيقية خفية وراء الاجتماع الذي عقد بين نتنياهو والرئيس أوباما وكبار المسؤولين في إدارته. في تلك المحادثات حذر نتنياهو من خطط إيران السرية لمواصلة إنتاج القنبلة النووية في حين يعطي مظهر من الاسترضاء .

كما طالب بالمزيد من المساعدات العسكرية الأمريكية لمشروع القبة الحديدية، وغيرها من برامج الدفاع الإسرائيلية. كما تهرب من التطرق لمسألة محادثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية .

في البداية، كانت الأحاديث ودية. لكن دوافع نتنياهو الحقيقية ظهرت عندما غادر البيت الأبيض وتوجه إلى الكابيتول هيل للتشاور مع حلفائه في المعسكر المؤيد لإسرائيل في كل من الحزبين الجمهوري والديمقراطي. ووفقاً لمصادر كابيتول هيل، صرّح نتنياهو بوضوح أنه لا يثق في أن الرئيس أوباما سوف يصمد في المحادثات الجارية مع إيران. كما التمس من حلفائه في الكونغرس

هل من الممكن حقاً نزع السلاح الكيميائي
من بشار الأسد؟

واشنطن- عصام عزيز

للإجابة على هذا السؤال، يجب أن ننعم النظر في نظرية البقاء التي تكمن خلف قبول الرئيس السوري الفوري للاتفاق بين الولايات المتحدة وروسيا حيال الترسنة كيميائية الهائلة في سوريا.

وكانت نقطة البداية عام 1969 عندما تم إرسال شحنات مصرية من المواد الكيميائية البدائية إلى سوريا خلال حرب الاستنزاف التي أعقبت هزيمة 1967 بين الدول العربية وإسرائيل.

استؤنف برنامج الأسلحة الكيميائية الرئيسي في سوريا في وقت لاحق مع تأسيس «مركز الدراسات والبحوث العلمية» (SSRC) برئاسة عبد الله شهيد، ومن ثم اندماجه لاحقاً مع مركز البحوث العلمية التابع لوزارة الدفاع.

كان هدف البرنامج بسيطاً: حيث أن سورية بحاجة إلى التوازن مع الأسلحة النووية الإسرائيلية دون اللجوء إلى مشروع نووي خاص بها، وفي وقت ما في العقود التالية، تطور برنامج الأسلحة الكيميائية كإجراء انتقامي. في مرحلة معينة تمت مناقشة خيار استخدام الأسلحة الكيميائية لاستعادة مرتفعات الجولان، ولكن سرعان ما تم التخلي عنه لخطورته. وظل استخدام الأسلحة الكيميائية لأغراض دفاعية هو الغرض الأساسي من استخدامها.

ولكن مع الثورة السورية في عام 2011، وفي سياق التحول الدرامي الكبير، أصبحت القضية المطروحة بقاء النظام ضد أعدائه، وتحولت الفكرة تدريجياً إلى استخدام ترسانة الأسلحة الكيميائية على أنها الملاذ الأخير لبقاء النظام. والتي في حال استخدمت، فإن العالم سيتدخل لفرض وقف إطلاق النار الذي من شأنه شراء الوقت لحكم بشار الأسد، ويهدد المجتمعات المتحالفة معها.

وفي حال الاتفاق بين الولايات المتحدة وروسيا، فإن الأسد سيبنى حساباته على جدول زمني يتيح له البقاء. وتتلخص تلك الحسابات في: إنشاء الزخم الدبلوماسي الذي يقدمه الغرب مع «ورقة التوت» لتجنب الضغوط المتزايدة لاتخاذ خطوة حاسمة، وتحويل الأنظار بعيداً عن تسليح المعارضة، وتوفير الوقت اللازم لقوات النظام لمواصلة الحرب الطائفية في سورية، وجعل الأسد شريكاً في المفاوضات الدولية دون اللجوء إلى الإطاحة به، ولكن لإضعاف ترسانته، وتحويل التركيز من ارتفاع عدد الضحايا ومعاناة المدنيين إلى نزع سلاح النظام الكيميائي (الاقبال من الحديث عن عدد القتلى السوريين مقارنة بالأسلحة الكيميائية).

التفاعل بين هذه الافتراضات يعرف الإجابة على السؤال الأصلي: هو هل «اجتثاث الأسلحة الكيميائية من الأسد قابل للتنفيذ»؟

شهدنا تحول سير الأسلحة الكيميائية في سورية من وصول أول شحنة من مصر لأغراض انتقامية في عام 1969 إلى بعض الاعتبارات النظرية المحدودة من استخدام الأسلحة الكيميائية الهجومية في الجولان، إلى النهاية، واستخدام الأسلحة الكيميائية في الغوطة. الآن، ونحن نرى أن الأسلحة الكيميائية تستخدم لأهداف دبلوماسية لنفس الهدف كما في كل مرحلة أخرى: بقاء النظام، وليس من أجل الردع، أو استعادة الجولان.

إلى جانب ذلك، يمكن للديكتاتور أن يطور الأسلحة البيولوجية في وقت لاحق إذا كان النظام على قيد الحياة، وذلك باستخدامه، مرة واحدة ضد شعبه، ثم كأداة دبلوماسية للبقاء في السلطة.

تأخر النقد الذاتي للإخوان المسلمين المصريين

اختبار الانتخابات البرلمانية المبكر. إن التقديرات الحالية حول ما إذا كانت الجماعة سوف تحصل على الأرجح على ما بين 15 و 25 ٪ من مقاعد البرلمان في الانتخابات الحالية.

علماً بأن هذه النسبة هي عرضة للتغيير استناداً إلى عدة عوامل: الاندفاع ونفاد الصبر من قبل مؤيدي مبارك للعودة إلى السطح، وهو الأمر الذي يثير شرخاً واسعة من الشعب المصري.

بالإضافة إلى استخدام الضغط الناتج عن الأعمال الإرهابية المكثفة التي يقوم بها بعض الإسلاميين من قبل قوات الأمن لتفادي أي دعوة للإصلاح الحقيقي في قوات الشرطة.

ولكن وفي المقدمة، فشل الوضع الاقتصادي تماماً في تلبية المتطلبات الضرورية للقطاعات الأكثر فقراً من الشعب المصري، وخاصة بعد أن تمت الإطاحة برئيسين متتاليين في آن واحد.

إن هذه العوامل لا تحدد فقط عدد المقاعد التي سيحصل عليها الإخوان في الانتخابات القادمة، وإنما من شأنها أن توضح حجم الزخم الذي سيعود به الإخوان، وبالتالي الاستغناء عن غطاء أبو الفتوح.

إن رفض الجماعة القطعي للنقد الذاتي يعكس حقيقة أن سجن أقطابها وهروب البقية الباقية ليست بيئة مواتية للنقاش. وكذلك فإن جمود الهيكل التنظيمي للمجموعة أدى إلى الشقاق والانقسامات بين أعضاء الطبقة الوسطى المتحضرة الذين ما زالوا قادرين على التفكير بشكل نقدي حول الأداء السياسي للجماعة. كما أن عنصر التفكير النقدي داخل الجماعة سيكون العامل الرئيسي في تحويل المنظمة بعيداً عن هيمنة القطبيين في مكتب الإرشاد.

لقد شكلت هذه النقطة أساس لمفاوضات السرية الجارية حالياً بين النظام المصري الجديد و الجماعة التي تجري في القاهرة برعاية كاثرتين أشتون نائبة رئيس المفوضية الأوروبية.

أعلن على نطاق واسع في القاهرة أن أعضاء جماعة الإخوان المسلمين التي صدرت إليها التعليمات بخوض الانتخابات البرلمانية المقبلة تبحث عن غطاء قانوني لحزب مصر القوية. وذلك نظراً للحظر الذي أصدرته المحكمة الدستورية بحظر نشاط الجماعة، وبالتالي عدم تمكنها من خوض الانتخابات القادمة.

كما أشارت تقارير القاهرة إلى تقدم المفاوضات في هذا المجال بين الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، زعيم حزب مصر القوية MA ومحمد علي بشر، عضو في المكتب السياسي في مكتب الإرشاد ومن الجدير بالذكر أن أبو الفتوح كان عضواً في جماعة الإخوان المسلمين، ولكنه انسحب منها بسبب خلافات أيديولوجية وسياسية مع خيرت الشاطر الرجل القوي في الجماعة، والذي اعتقل مؤخراً (بعد الإطاحة بمرسي) عدا أن أبو الفتوح لا ينتمي إلى مذهب سيد قطب المنظر البارز القائل بشمولية "الحكم هو الله" والذي أعدم شنقا في عام 1960.

نفى أبو الفتوح الإسلامي الإصلاحي هذه التقارير. لكن الشائعات استمرت، خاصة بعد أن أجل أبو الفتوح موعداً حدده أعضاء الحزب بهدف استجوابه حول تقارير محادثاته مع جماعة الإخوان المسلمين. وصرح أحد قياديي حزب مصر القوية الذين يعارضون مثل هذه الخطوة لـ MEB عن الكشف عن العديد من دلائل المحادثات بين أبو الفتوح والدكتور بشر.

لكن السؤال الرئيسي هو ليس ما إذا كان أبو الفتوح سيعطي الغطاء القانوني للإخوان المسلمين؟ و إلى أي مدى سوف يطبق الحكم القاضي بحظر الجماعة؟، على الرغم من أن الجماعة خُطرت لما يقرب من 58 عاماً من أصل 60 عاماً، ووصلت أخيراً إلى أعلى منصب في مصر، وفازت بالأغلبية في البرلمان في الانتخابات الحرة نسبياً في عام 2012.

إن القضية الهامة المطروحة حالياً هي: هل سوف تستعيد الجماعة جزءاً من شعبيتها السابقة، في

حركة حماس تنضم الى جبهة الرفض

المباشرة حتى قبل البدء بها بين الولايات المتحدة وإيران. وقد وجه رئيس الحرس الثوري الإيراني في الأسبوع الماضي، انتقاداً قوياً للرئيس روحاني لتلقيه مكالمات هاتفية من أوباما بعد رفضه مبادرات الولايات المتحدة لعقد لقاء وجهاً لوجه مع أوباما في نيويورك أثناء انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتعمل حركة حماس جاهدة على تحسين العلاقة مع إيران، فمنذ تموز، وعقب الإطاحة بالرئيس محمد مرسي من قبل الجيش المصري التي أعقبها حملة اعتقالات ضد «جماعة الإخوان المسلمين»، آخرها خلال الأسبوع الماضي مما أدى إلى حالة الاضطراب ليس فقط لخسارة أنصار المجموعة الفلسطينية في مصر، لكن أيضاً مع قطر، حيث فقدت أهم مصادر تمويلها، وبالتالي أعطيت مهلة سنة واحدة لإيقاف عملياتها في الدوحة.

عقدت في الآونة الأخيرة في بيروت سلسلة من الاجتماعات السرية بين مندوبين من لواء القدس في الحرس الثوري الإيراني وحزب الله وحماس والجهاد الإسلامي نوقشت خلالها تجديد تحالف الرفض، علماً بأن العلاقات بين حماس مع إيران شابها شيء من البرود إثر فوز الإخوان المسلمين في الانتخابات المصرية، مما نتج عنه خلق حالة تاهب لدى أجهزة المخابرات الأمريكية مفادها توقع إمكانية القيام بعمليات إرهابية جديدة يمكن أن تعرقل المحادثات المستأنفة مع إيران و P5 +1.

في حين أعلنت فصائل الحرس الثوري المتشدد داخل إيران معارضتها لاتصالات الرئيس حسن روحاني في الآونة الأخيرة مع الرئيس أوباما، شكلت الهجمات الإرهابية على حلفاء الولايات المتحدة إحدى ردات فعل التشديد ضد المحادثات

ضحايا الكيماوي في سوريا يستحقونها أكثر من «المنظمة»

جائزة نوبل للسلام والاستحقاق الحقيقي

■ حسام الميلا



في رقم قياسي جديد، تسابق هذا العام على جائزة «نوبل للسلام» 259 فرداً ومنظمة. من أبرز الأسماء التي رشحها الخبراء ووكالات المراهنات للفوز بالجائزة: الباكستانية ملالا يوسف أزي، والكونغولي دنيس ماكوغييه، والبيلا روسي اليس بلياتسكي. ملالا ابنة السادسة عشرة التي أصيبت برصاصة في الرأس في هجوم شنته حركة طالبان العام الماضي بسبب دفاعها عن حق الفتيات في التعليم، صرحت قبل ساعات من موعد إعلان الفائز النهائي بالجائزة، أن حصولها على الجائزة شرف عظيم أكبر مما تستحق ومسؤولية جسيمة أيضاً. الاتحاد الأوروبي كان قد منح ملالا جائزة "سكاروف"، لكن المتحدث باسم "حركة طالبان باكستان" شهيد الله شهيد عبر عن استياء الحركة من ذلك، معتبراً أنها لم تفعل شيئاً تستحق عليه جائزة، ونصحها أن توجه قلمها في خدمة الإسلام بدل اعتناق العلمانية.

لم يتقدم على ملالا في عدد الترشيحات سوى الرئيس الإيراني حسن روحاني، وذلك بحسب الاستطلاع الذي أجرته "الغارديان" البريطانية. إذ أعرب أكثر من 70% من المستطلعين عن اختيارهم لروحاني لنيل الجائزة. والمعروف أن جهات دولية عديدة أشادت بمبادرة روحاني الأخيرة الداعية إلى إنشاء علاقات مع الغرب على أساس الاحترام والتفاهم المتبادل، وما أظهره من استعداد للجولوس على طاولة المفاوضات لمناقشة كل ما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني المثير للجدل بشفافية كاملة. أما الطبيب الكونغولي ماكوغييه فقد تعرض هو الآخر لمحاولة اغتيال بسبب جهوده كطبيب نسائية في علاج الآلاف من ضحايا الاغتصاب. البيلا روسي بلياتسكي يدفع ثمن نشاطه السياسي كمعارض عقوبة سجن طويلة بتهمة رسمية هي التهرب الضريبي، في أحد سجون آخر الانظمة الديكتاتورية في أوروبا.

المتخصص في أبحاث السلام في جامعة أوبسالا السويدية بيتر فالنستين رأى قبيل إعلان اسم الفائز صعوبة التكهّن به. وأعرب عن شعوره بأن اللجنة ستفاجئ جميع المعلقين فهي تحب المفاجآت. ولم تمض ساعات حتى وقعت المفاجأة، فقد منحت منظمة نزع السلاح الكيماوي مبلغ وقدره 1, 25 مليون دولار هي قيمة جائزة نوبل للسلام، وستسلم الجائزة رسمياً في 10 كانون الأول المقبل في ذكرى وفاة السويدي ألفرد نوبل مؤسس جوائز نوبل.

توربيورن ياغلاند رئيس اللجنة المانحة للجائزة قال: "إن الجائزة بمثابة تذكرة للدول التي لديها مخزونات كبيرة مثل الولايات المتحدة وروسيا للتخلص من مخزوناتهما لأنها تطلب من دول أخرى مثل سوريا أن تفعل ذلك". وأضاف: "أماناً فرصة الآن للتخلص من نوع كامل من أسلحة الدمار الشامل، وسيكون تحقيق ذلك حدثاً عظيماً في التاريخ".

وقعت اتفاقية حظر انتشار الأسلحة الكيماوية في العام 1993م، ووضعت حيز التنفيذ في الأول من نيسان عام 1997م، ووقعت عليها معظم دول العالم باستثناء خمس دول هي: مصر، وأنغولا، والسودان، وكوريا الشمالية، وسوريا. وهناك دولتان وقعتا

العربي، بل تورطت بعض دوله في هذا كله. لم يفكر أوباما ولا الاتحاد الأوروبي في إلغاء الجيوش القائمة أو تخفيض حجمها. وما يزيد الطين بلة أن هذه الجائزة تُمنح ولا تسحب في حال حاد صاحبها عن الطريق الذي ينسجم واستحقاقه لها.

منظمة حظر السلاح الكيماوي بالرغم من جهودها منذ التأسيس، لم تخلص العالم من أسلحة الدمار الشامل. وفي سوريا مُنحت المنظمة الجائزة قبل أن تنهي عملها، وهي التي جاءت بعد سقوط الضحايا فلم تمنح حصول المجزرة. جاءت نتيجة صفقة دولية لا أخلاقية أكتفت بمصادرة أداة الجريمة وحرمان الضحية من محاكمة عادلة تنصفهم وذويهم. وإذا كانت العبرة في التذكير كما صرح ياغلاند، فضحايا المجزرة وحقوقهم أولى في هذا الشأن.

لا ملالا ولا كويغييه ولا بلياتسكي تنطبق عليهم شروط جائزة نوبل للسلام، وغيرهم كثير. وإن أصرت اللجنة النرويجية على اعتبارهم كذلك، فهناك في سوريا أكثر من ملالا وأكثر من كويغييه وأكثر من بلياتسكي، هناك كثيرون وقفوا إلى جانب الضحايا ليقدموا لهم التعليم وليدافعوا عن حقهم في استمراره أو ليعالجوا النساء المغتصابات أو جرحى القذائف، هناك الكثير من معتقلي الرأي الذين أمضوا ويمضون فترات اعتقال طويلة، لم تفكر اللجنة في منحهم الجائزة أو حتى في ترشحهم لها. حري بهذه الجائزة وهي تدق آخر المسامير في نعشها أن تتحول إلى تعويضات لضحايا الحروب والعنف في العالم. ففي سوريا يستحق ضحايا الكيماوي وذويهم تلك الجائزة أكثر بكثير مما يستحقها روحاني أو أوباما أو الاتحاد الأوروبي أو حتى منظمة حظر السلاح الكيماوي. طبعاً مع احتفاظهم بحق الرفض، كما فعل كل من بوريس باسترناك وجان بول سارتر، أو أن يقبلوها من باب المغفرة لنوبل لاختراعه الديناميت، ولكن ليس لاختراعه جائزة نوبل، كما فعل جورج برنارد شو.

الاتفاقية لكن لم تصادقان عليها وهما: مينيما، واسرائيل. ومنذ الأول من نيسان 1997م وحتى نهاية الشهر التاسع من العام 2013م تكون منظمة حظر السلاح الكيماوي قد أجرت 5286 عملية تفتيش في أراضي 86 دولة طرفاً. كان الوضع مختلفاً في سوريا فهي، حسب علمنا، أول دولة ليست طرفاً تمارس فيه المنظمة ولجانها نشاطاً ماثلاً، وذلك بموجب القرار 2118 للعام 2013م الصادر عن مجلس الامن.

والواقع أن جائزة نوبل قد انحرفت عن المسار الذي أراده لها نوبل نفسه، حين أصبحت جائزة مسيسة، ولم يعد اختيار الفائزين يجري على أساس الاستحقاق، بقدر ما أصبح يبنى على القيمة الإعلامية المنسوبة للفائزين. مبدأ الجائزة ينبغي أن يقوم على الإنجاز، فقد رأى نوبل في وصيته أن المكافآت تمنح "لأولئك الذين قدموا فوائد جلى للإنسانية في العام الأسبق"، وهذه الفوائد هي تحقيق "الأفضل لاتحاد الشعوب برابط الإخوة أو إلغاء الجيوش القائمة أو تخفيض حجمها ... تنظيم مؤتمر للسلام أو التشجيع على عقده". اللجنة النرويجية القائمة على الجائزة والتي لم تعد تلتزم بشروط الوصية التي ينبغي أن يكون لها صفة الإلزام القانوني، حولت الجائزة من جائزة على الإنجاز إلى جائزة تشجيعية على ما يبدو، فقد مُنح أوباما الجائزة في العام 2009م، ولم يمض على توليه الرئاسة أكثر من تسعة أشهر، ولم يكن قد حقق بعد أي سلام في الشرق الأوسط أو في العالم. ومُنح الاتحاد الأوروبي الجائزة في العام 2012م لجهوده في توحيد القارة الأوروبية ومنع حصول حرب عالمية جديدة. لكن الواقع الذي أفرزته أزمة منطقة البورو كان قد أصاب الكتلة الضخمة المؤلفة من 27 دولة بالتصدع وعمق الانقسام بينها، حتى أن رئيس اللجنة المانحة للجائزة قد عبر في حينه عن قلقه من تصاعد النزعات القومية في أوروبا بسبب الأزمة الاقتصادية، ولم يمنع الاتحاد الأوروبي خارج القارة، لا الحروب ولا أعمال العنف ولا التطهير